

جدول (١٥): ملخص الدين العام المحلي

عند مستويات تجميعية مختلفة^{١/}

(مليون جنيه)

	بيان ربع سنوي				بيان سنوي				
	مارس-١٥*	ديسمبر-١٤	سبتمبر-١٤	مارس-١٤	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢	يونيو-١١	يونيو-١٠
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ^{٢/}	١,٩٩٨,٢٠٠	١,٨٩٥,١٨٧	١,٧٩٥,٨٤٥	١,٦٠٤,٢٠٦	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢	٩٦٧,٢٩٠	٨٠٨,٣٨٤
	(٢٤.٦)	(٢٢.٨)	(١٨.٣)	(١٥.٦)	(١٧.٧)	(٢٥.٠)	(١٩.٤)	(١٩.٧)	(١٥.٥)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	٢١٧,٥٤٢	٢٠٣,٣٥٤	١٨١,١٧١	١٥٩,٠٤٤ ^{٣/}	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨	١٥٩,١٧٨	١٤٤,٥٦٦
	(٣٦.٨)	(٣٠.١)	(٥.٢)	(٩.٦)	(١١.٩)	(١١.٢)	(٣.٥)	(١٠.١)	(٥.٣)
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	١,٧٨٠,٦٥٨	١,٦٩١,٨٣٣	١,٦١٤,٦٧٤	١,٤٤٥,١٦٢	١,٥٣٨,٤٦١	١,٢٦١,١٤٠	٩٩٠,٥٢٤	٨٠٨,١١٢	٦٦٣,٨١٨
	(٢٣.٢)	(٢٢.٠)	(٢١.٦)	(١٩.٣)	(٢٢.٠)	(٢٧.٣)	(٢٢.٦)	(٢١.٧)	(١٨.٠)
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ^{٤/}	١,٨٧٦,٥٠٢	١,٧٨٥,٤٧٤	١,٦٨٥,٩٨٨	١,٥٠٣,٦٣٦	١,٥٩٧,٨٧٠	١,٣٣٦,٦٨٦	١,٠٨٧,٩٤٥	٨٨٩,٠٤٥	٧٣٣,٣٨٧
	(٢٤.٨)	(٢٣.٦)	(١٨.٧)	(١٥.٦)	(١٧.٢)	(٢٥.٣)	(٢٢.٤)	(٢١.٢)	(١٩.١)
ودائع الحكومة العامة	٢٣٢,٩١٣	٢١٧,٥٤٥	١٩٨,٤٧٨	١٦٨,١٤١	١٧٢,٦٧٨	١٩١,٣٩٥	١٧٣,٢٩٢	١٦٦,٥٢٧	١٥٨,٥٣١
	(٣٨.٥)	(٢٩.٧)	(١.٧)	(٨.٦)	(٩.٨)	(١٠.٤)	(٤.١)	(٥.٠)	(٦.٥)
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	١,٦٤٣,٥٨٩	١,٥٦٧,٩٢٩	١,٤٨٧,٥١٠	١,٣٣٥,٤٩٥	١,٤٢٥,١٩٢	١,١٤٥,٢٩١	٩١٤,٦٥٣	٧٢٢,٥١٨	٥٧٤,٨٥٦
	(٢٣.١)	(٢٢.٨)	(٢٢.٠)	(١٩.٦)	(٢١.٦)	(٢٨.٢)	(٢٦.٦)	(٢٥.٧)	(٢٣.١)
إجمالي الدين العام المحلي ^{٥/}	١,٨٩٢,٤٤٢	١,٧٨٦,١٠٠	١,٦٦٩,٤٢٨	١,٥٤٤,٥٩٠	١,٦٤٨,٥٢١	١,٤١٠,٦٤٣	١,١٢٩,٠٣٠	٩٣٢,٤٦٠	٧٦٩,٧٨٣
	(٢٢.٥)	(١٩.٩)	(١٤.٣)	(١٥.١)	(١٦.٩)	(٢٤.٩)	(٢١.١)	(٢١.١)	(١٩.٦)
الودائع ^{٦/}	٢٨٢,٧٩٣	٢٥٢,٧٨٠	٢١٨,٣٢٦	١٩٦,١٢٩	٢٠٧,٥٣٤	٢٢٠,٠٣٥	١٩٨,٠٦٦	١٩١,١١٦	١٧٠,١٧١
	(٤٤.٢)	(٢٩.٥)	(١.٨)	(٦.٢)	(٥.٧)	(١١.١)	(٣.٦)	(١٢.٣)	(١.٥)
صافي الدين العام المحلي	١,٦٠٩,٦٤٩	١,٥٣٣,٣٢٠	١,٤٥١,١٠٢	١,٣٤٨,٤٦١	١,٤٤٠,٩٨٧	١,١٩٠,٦٠٨	٩٣٠,٩٦٤	٧٤١,٣٤٤	٥٩٩,٦١٢
	(١٩.٤)	(١٨.٥)	(١٧.٢)	(١٩.٠)	(٢١.٠)	(٢٧.٩)	(٢٥.٦)	(٢٣.٦)	(٢٦.٠)

ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ٧/

إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٦٧.٠%	٧٠.٥%	٦٩.٧%	٧٨.٣%	٨٥.١%	٧٦.٣%	٧٦.٣%	٧٣.٩%	٧٨.٠%	٨٢.٢%
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٥٥.٠%	٥٨.٩%	٥٩.٨%	٦٨.٤%	٧٧.٠%	٦٨.٨%	٦٦.٤%	٦٩.٦%	٦٩.٦%	٧٣.٢%
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	٦٠.٨%	٦٤.٨%	٦٥.٧%	٧٤.٠%	٨٠.٠%	٧١.٥%	٦٩.٤%	٧٣.٤%	٧٣.٤%	٧٧.٢%
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	٤٧.٦%	٥٢.٧%	٥٥.٢%	٦٣.٦%	٧١.٤%	٦٣.٥%	٦١.٢%	٦٤.٥%	٦٤.٥%	٦٧.٦%
إجمالي الدين العام المحلي	٦٣.٨%	٦٨.٠%	٦٨.٢%	٧٦.٥%	٨٢.٦%	٧٦.٥%	٦٨.٧%	٧٣.٥%	٧٣.٥%	٧٧.٨%
صافي الدين العام المحلي	٤٩.٧%	٥٤.١%	٥٦.٢%	٦٤.٦%	٧٢.٢%	٦٤.٦%	٥٩.٧%	٦٣.١%	٦٣.١%	٦٦.٢%

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزي المصري

() معدل النمو عن العام السابق.

* بيان مبدئي، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلي في ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلي لثلاث مستويات تجميعية هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلي للمجموع للحكومة العامة، والدين العام المحلي للمجموع. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومي وصاديق التأمين الإجتماعي. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي للمجموع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع في ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالي ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين المجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومي وصاديق التأمين الإجتماعي بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل في إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومي، سندات وزارة المالية لدى صاديق التأمين الإجتماعي وبنك الإستثمار القومي، سندات صاديق التأمين الإجتماعي وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومي من صاديق التأمين الإجتماعي.

٥/ يمثل رصيد الدين المجموع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومي وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صاديق التأمين الإجتماعي وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ قامت وزارة التخطيط بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادي، ليلبلغ ١٦٥٧ مليار جنيه و ١٨٤٤ مليار جنيه و ٢١٠٢ مليار جنيه على التوالي. وجرى إعداد البيانات الربع سنوية للفترة المذكورة أعلاه وسوف يتم نشرها فور انتهاء وزارة التخطيط من إعدادها. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، ليلبلغ ٢٤٣١.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.